في موضع التعليل او خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد وقد
بسط في الاوضح الكلام على هذه الامور ويجوز دخول اللام لانه ابتدا
عنه ارادة المبالغة في التاكيد على ما ابى الله به او شيء تاخر من خبر ان المكسورة
وان تقدم معموله نحو ان في لوزرا وان زيدا لابوه قائم فلو تقدم الخبر امتنع دخول
اللام عليه كما لو كان مع تاخره منفيا او ماضيا متصرفا خاليا من قد وقد اللام
يعني لدخلت على المبتدا وانما اخرت كراهة اجتماع حرفي تاكيد وتسمى
اللام المزحلقة والمزحلفة لانها لما تقدم معمولها عليها او من اسمها
عن خبرها نحو ان في ذلك لعبرة ولا يكون الخبر في ذلك الا ظرفا او مجرورا او
عن معمول خبرها نحو ان زيدا لبك راغب وعبارة بعضهم يقتضي ان تاخير
الاسم على الخبر شرط في دخول اللام عليه وليس كذلك بل الشرط ان لا يلي
ان لئلا يجمع بين حرفي تاكيد كما مثلنا او ما توسط بين الخبر والاسم او بين
الاسم وغيره عن معمول الخبر نحو ان زيدا لطعامك اكل وان في الدار لعنده
زيدا جالس فلو اخر عن الخبر امتنع دخولها عليه كما لو كان مع توسطه حالا
او الخبر غير صالح للام وظاهر كلامه دخولها عليه وان لحقت الخبر ايضا وقد
ونحو ما صححه ابن مالك وابو حيان وصحح بعضهم المنع لان الحرف انما اعيد
للتاكيد لم يعد الا مع ما دخل عليه او مع ضميره ولا يعاد مع غيره الا في
ضرورة وقضية كلام بعضهم ان توسط المعمول بين الاسم والخبر شرط
لدخول اللام عليه وليس كذلك بل الشرط ان يتصل المعمول من ان كما مثلنا
او من ضمير الفصل نحو ان هذا لهو القصص الحق سمي به لكونه فاصلا بين
الخبر والتابع والكوفيون يسمونه عمادا لانه يعتمد عليه لتادية المعنى
او لانه حافظ لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ
للسقف عن السقوط والصحيح انه اسم وانه لا محل له من الاعراب ومن في
قوله من خبر ان للبيان تنبيه لا تدخل اللام في غير ما ذكر وسمع
في مواضع وخرجت على زيادتها نحو: امُّ الحُلَيسِ لَعَجوزٌ شَهرَبَه
وقوله: ولكنني من حبها لعميدُ قال العلامة ابن مالك واحسن ما زيد تاييه قوله

ان

٤٦

إنَّ الخلافةَ بعدهم لذميمةٌ * وخلائفٌ ظُرُفٌ لَمِمَّا أَحقرُ
ويجب دخولها مع ان المخففة المكسورة الهمزة ان اهملت ولم يظهر المعنى
لانها لما اهملت صارت كصورة ان النافية فيخاف اللبس فجيء باللام فرقا بينهما
وتسمى اللام الفارقة فان اعملت او ظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال
المنفي لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيد لن يقوم او معنوية كان يكون الكلام
سيق للمدح كقوله: انا ابن اباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن
لم يجب دخولها بل قد يجب تركها كالمثال المذكور وقضية كلامه في الشرح
ان هذه اللام هي لام الابتداء وبه صرح في الاوضح وهو مذهب سيبويه و
اختاره ابن مالك وذهب بعضهم انها لام اخرى اجتلبت للفرق وثمرة الخلاف
تظهر فيما اذا تقدم عليها فعل قلبي كقوله عليه الصلاة والسلام قد
علمنا ان كنت لمؤمنا فمن جعلها لام الابتداء كسر همزة ان ومن جعلها لاما
اخرى فتحها و مثل ان المشددة في نصب الاسم ورفع الخبر لا النافية
للجنس لمشابهتها لها في التوكيد ولزوم الصدر والدخول على الجملة الاسمية
وتسمى التبرئة لانها تدل على نفي الجنس فكانها تدل على البراءة منه
وتخرج بالنافية لا الناهية فانها تختص بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيئا
وهي التي دخولها في الكلام كخروجها وبقوله للجنس لا النافية للوحدة
فانها تعمل عمل ليس لاكن تقدم ان المشبهة بليس قد تكون نافية للجنس
فكان الاولى التعبير بلا المحمولة على ان كما قال ابن مالك في نكتة على مقدمة
ابن الحاجب قال ويعين في نفي ارادة الجنس وغيره بالقرائن والاصل ان لا تعمل
لما تقدم في ما النافية لاكن ورد السماع بعملها على خلاف القياس وانما
تعمل بشروط اربعة الاول ان يقصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق
والثاني ان لا يدخل عليها جار الثالث والرابع ان لا يفصل بينها وبين
اسمها فاصل وان يكون هو والخبر نكرتين واليه اشار بقوله لاكن عملها
خاص بالنكرات المتصلة بها فلا تعمل في معرفة وما اوهم خلاف ذلك
يؤول بما يناسبه ولا في نكرة منفصلة فاذا وجدت هذه الشروط عملت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)